وطبقتا الثانية على الاولى بان يقابل الاول من احاد الجملة الثانية بالاول من احاد الجملة الاولى والثاني بالثاني

ويجوز ان يقع الآحاد فانه ان تطابق آحاد الجليتين لا الى نهاية او تنقطع احاد الجملة الثانية والاول

ان يتساويا وان يزيد الاول بقدر الزائد مثل ان فرض متعلق الثاني لاستواء مناهي الجليتين الموفرض عدم تناهيهما لانه

يستلزم تناهي الجملة الثانية المستلزم لتناهي الجملة الاولى لان الجملة الاولى انما تزيد على الجملة الثانية

بالقدر المتناهي والزايد على المتناهي بالقدر المتناهي لا بد ان يكون متناهيا فيلزم تناهي الجليتين على

تقدير لا تناهيهما وهذا الخ انما يلزم لو فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود فيكون متحيلا

وهو المطلوب ليس لقائل ان يقول ان اريد مطابقة الجليتين اخاد يهما في الطرفين فلا نسلم انها

ان لم تطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيها ولم لا يجوز ان يكون عدم التطابق وانحاد

الطرفين لعدم الطرف لا لاستلزام الوجود لملزم انقطاع الثانية وان اريد بمطابقتها الكون بازاء كل

جزء من الاول جزء من الثانية فلانا نمنع ان مطابقتها بهذا المعنى تستلزم تناهيها ولم لا يجوز ان تتطابق بهذا المعنى

بسبب ان اجزاء الثانية لا تنتهي الى جزء لا يوجد بعده جزء لكل جزء منها تبع في معنا بازاء جزء من الاول لا الى

نهاية لا تناهي بها في الاجزاء للزم تناهي الزايد والناقص وهذا كما في الخروج والدخول فان اجزاء

كل منهما غير متطابقة مع عدم تناهي بها في المقدار لانا نختار ان المراد بالتطابق سوا المعنى الثاني

ونقول اذا كان الخ الاول من الجملة الثانية مقابلا بازاء الاول من الجملة الاولى ووجد بازاء

كل جزء من الاول جزء من الثانية فرغ عن الاولى فلزوم التناهي للاولى ممنوع لم لا يجوز ان يكون

لا ينكره الامر كما ان معانقا مكابرة العقل ومطير وانما التمثيل بالزيد ان والجبل ضعيف وطريق

الوضع لان اجزائهما وان كانت غير متناهية لكنها ليست موجودة بالفعل بل غاية الامر فيها ان كل

واحد منها قابل للانقسام الى غير النهاية وهذا لا يوجب تناهيها ولئن رضينا وبها لكن لا نرضى بان اجزاء

العدد المتناهية موجودة بالفعل بعد لكل رضا لا يوجب تناهيها في المقدار الثالث وفي المقدار

انما لزم لو كان الزوايا متساوية في المقدار ولم لا يجوز ان يكون كذلك واذ قد ظهر لك صحة الحال وتبين عندك

صدق المقال فاذ عن لك ان نذكر حال ولا غارفانه مرشح لاحتمال قال خاتمة في احوال الآخرة اقول

اورد الهم في هذه الخاتمة برايات ستة الاولى في اثبات بقاء النفس بعد الموت الثانية في اثبات

اللذة العقلية للنفس الفائقة في اثبات الالم العقلي لها والثالثة والباقية الى مراتبهما

عند اللذة والالم فيها النفس بعد الموت هي الآخرة اي النشاءة الآخرة للنفس واللذة والالم

مراتبهما هي احوال الآخرة وانما وسم البحث عن هذه الاشياء بالخاتمة لانه اثبات هذه الاشياء بالبرهان

مذكورة هذا اشفانها قال بداية النفس بعد خراب البدن الخ اقول يريد ان يثبت ان النفس باقية

بعد الموت والبرهان عليه ان النفس بعد خراب البدن اما ان تبقى او تبقى موصوفة وعلى التقدير

بقائها اما ان تبقى بدن آخر على سبيل التناسخ او تبقى مفارقة ابدا والاول باطل لان النفس ان فسدت

كان فسادها بعد وجود شي آخر بقبول الفساد اذ الفاسد لا يجوز ان يكون قابلا للفساد فان القابل لا يتبع مع

الفساد والقابل لجواز الكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول ولا يجوز ان يكون الفاسد هو النفس

والقابل لفسادها البدن لان البدن انما يكون محلا لفساد النفس لو كان محلا للنفس ويكون النفس

صفة حالة فان معنى كون شي محلا لفساد شي آخر هو ان يكون الشي الاول محلا للشي الثاني فيزول الثاني

عن الاول كما ان معنى كون الشي محلا لامكان شي آخر هو ان يكون الشي الاول مستعدا لان يوجد فيه الشي

الوضع